الوزارة تدرب وعاظا وخطباء على موضوعات مثل «الصحة الإنجابية» والنظافة والبيئة وحوادث السير.. ومعارضون يرونها خطبا للتنويم المغناطيسي

جبهة العمل الإسلامي تعتبر قانون الوعظ الجديد وصفة لتكميم الأفواه.. وسجال الاوقاف ينتقل لمجلس النواب الاسبوع المقبل

عمان ـ «القدس العربي»:

عارضت جبهة العمل الإسلامي أكبر أحزاب المعارضة في الأردن بشدة أمس القانون الجديد للوعظ والإرشاد واصفة إياه بحلقة جديدة من حلقات تكميم أفواه المواطنين الأردنيين فيما بدأت وزارة الوقاف بحملة شاملة للسيطرة على المساجد تتضمن تدريب دفعة أولى من الوعاظ والخطباء قوامها 200 واعظ على موضوع الصحة الإنجابية. وتهدف خطة جديدة للأوقاف إلى تجنب طرح موضوعات سياسية على منابر المساجد حيث تم تزويد الخطباء بكتاب يتضمن مواضيع مقترحة مثل الصحة العامة والنظافة والبيئة وحوادث السير.

ومن جانبه حمل مقرر كتلة الإسلاميين النيابية نضال العبادي على مشروع القانون المعدل لقانون «الوعظ والإرشاد والخطابة والتدريس في المساجد» الذي سيناقش صباح الأربعاء المقبل في مجلس النواب، معتبرا إياه حلقة من حلقات تكميم الأفواه والقضاء على الرأي الآخر.

وقال إن هذا المشروع هو «جزء من منظومة تقييد الحريات العامة والخاصة وزيادة الحجر على العقول وخاصة عقول العلماء والفقهاء وحلقة من حلقات تكميم الأفواه والقضاء على التعددية والرأي الآخر، فمن خلال مجموعة من التشريعات تم القضاء على البقية الباقية من هامش الحريات عبر قوانين وأنظمة وتعليمات كثيرة منها قانون الانتخابات والاجتماعات العامة والبلديات ومجالس الطلبة والوعظ والإرشاد والإفتاء، ومعروض بعضها وغيرها على مجلس النواب في الدورة الاستثنائية الحالية».

واكد النائب العبادي ان المشروع «يزيد الفجوة الكبيرة في الأصل بين الشعب وبين الحكومات المرعبة التي تفقد مصداقيتها يوماً بعد يوم وهو ما أكدته آخر استطلاعات الرأي». وقال «حتى إن الكثيرين من المواطنين وخاصة بعد منع الوزارة لخطباء أكفاء وبعد توزيعها للخطب الرسمية الوقفية المزيدة والمنقحة على الخطباء ـ كاملة أو رؤوس أقلام ـ أصبحوا يصلون الجمعة في المساجد من أجل إسقاط الفريضة فقط، ونرى الكثيرين منهم ينامون أثناء تلك الخطب التي تتميز بخاصية التنويم المغناطيسي لأنها في أحيان كثيرة تصدر عن بعض الخطباء الذين لا يتقنون الخطابة موضوعا ومضمونا وشكلا، يجمعون بين: قلة العلم بالشريعة والأمية في اللغة العربية والانفصام عن واقع الأمة وهمومها ومشاكلها وضعف الشخصية والخوف على لقمة العيش ـ الضيقة أصلاً ـ والسكن الوظيفي ـ الأضيق مساحة ـ والنقل التعسفي إلى القرى النائية».

ونقل العبادي عن علماء متعددين شكواهم بانهم غير مقتنعين بالموضوعات التي تطالبهم وزارة الأوقاف بالتحدث عنها خلال صلوات الجمعة وقال: شكا لي العديد من الخطباء الأكفاء علميا من أنهم غير مقتنعين بتلك الخطب الموزعة والتي يعتبر بعضها «كلمة حق يراد بها باطل»، والتي قللت من ثقة المصلين بهم وأحدثت فتنا في بعض المساجد، وأنا أتساءل: كيف سيُقنعون بخطبهم الآخرين؟ وهم غير مقتنعين بها، ومحرجون منها، ونحن نعلم بأن فاقد الشيء لا يعطيه». وتابع «وقد استمع الناس إلى خطب كثيرة أحدثت خطباً وفتنا في مساجد متعددة، منها ما حصل على أثر أزمة نواب العزاء ـ وقبل أن يقول القضاء كلمته!! ويبرئ نائبين جليلين ممن هاجمتهما تلك الخطب».

وروى العبادي ما حدث معه في هذا السياق بالقول «استمعت بنفسي إلى خطبة استفزازية الشهر الماضي بعد غزو العدو الصهيوني للبنان قام الخطيب فيها بتحميل المواطنين المساكين مسؤولية الاحتلال الصهيوني والأمريكي ـ طبعا دون أن يجرؤ على تسميتهما ـ معللا ذلك بأن المواطنين أخطأوا فارتكبوا بعض المعاصي ونسي خطايا وخطيئات الأنظمة والحكومات التي أباحت الربا ورخصت فتح البارات والنوادي الليلية وأندية المساج الشهواني؟ حتى إنني سُئلت من بعض المصلين عن وجود فتوى تبيح لهم عدم الخروج لخطبة الجمعة، أو تسمح لهم بالحضور مع نهاية الخطبة وبداية الصلاة ليتخلصوا من الخطب المثلجة».

واعرب النائب العبادي عن قناعته بان هذا المشروع «يتعارض مع المادة 14 من الدستور الأردني والتي نصها (تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب) وقطعا فإن إلقاء أحد المؤهلين شرعيا خطبة أو درسا في المسجد هو من الشعائر الدينية والعادات المرعية التي لا يمكن أبدا أن تتنافى مع النظام العام أو الآداب العامة، وهذا العمل لا يقوم به إلا أصحاب الاختصاص، وما عدا ذلك فهي حالات نادرة جدا وشاذة والشاذ لا يقاس عليه». وقال النائب العبادي ساخراً «إنني أقترح على وزارة الأوقاف ـ في حال إقرار هذا المشروع ـ أن تطلب تعديلا على عدة قوانين منها: ترخيص البناء في أمانة عمان الكبرى والبلديات بحيث تشترط لبناء المساجد إضافة مواصفات خاصة بحيث يتضمن مبنى المسجد غرفة صغيرة «التخشيبة أو القطعة» تحت الأرض أو أمام المسجد لتكون حبسا لتوقيف من تسول له نفسه القيام بواجب تبليغ العلم حتى يكون عبرة لمن يعتبر تذكيرا لنا بالإعدام على باب المسجد الحسيني»، وكذلك أقترح (ساخراً) ان تعدل قوانين وزارتي الداخلية والمالية من أجل إضافة كشك لرجل أمن عام من أجل القيام بتنفيذ واجب الاعتقال الفوري، وكذلك شباك صندوق بجانب غرفة المؤذن من أجل استقدام محاسب من وزارة المالية لتحرير العقوبات المالية؟!».

وقال ان المشروع «لم يفرق بين مصطلحي (الوعظ والإرشاد) و (التدريس)، وكذلك القانون الأصلي وعند سؤالي لمعالي وزير الأوقاف عن الفرق بينهما لم يفرق بينهما ولم يعط جواباً قانونياً يعتبر حداً فاصلاً بينهما، وما زال السؤال قائماً: ما هو الفرق بينهما ؟»، علماً بأن القانون الأصلي «لم يعرف كل واحد منهما منفرداً كما لم يعرفهما مجتمعين، وبناء عليه فإن المشروع يخالف الواعظ قانونيا ويعاقبه على أعمال غير معرفة ويكتنفها الغموض، فهل هما مصطلحان بمعنى واحد أم أن لكل مصطلح منهما معنىً خاصاً به».

نضال العبادي

اشتباه بوجود نفايات نووية في الصحراء الاردنية

عمان ـ «القدس العربي»:

تحدث عضو البرلمان الاردني عدنان حسونة، ضمن مجموعة اسئلة برلمانية وجهها للحكومة، عن نفايات نووية تدفن في الصحراء الاردنية، وقد نفت المصادر الرسمية ذلك.

وتساءل حسونة عن اسباب السماح باستيراد منتجات زراعية «اسرائيلية» في الوقت الذي تنتج هذه المواد محليا وعربيا، موضحا ان الحكومة الاردنية تتذرع باتفاقية وادي عربة واتفاقية التجارة العالمية متناسية ان اسرائيل لا تحترم ميثاقا ولا تنفذ معاهدة ولا تسعى الا لتحقيق مصالحها ولو على حساب مصالح الشعوب ودماء الابرياء.

وشدد النائب حسونة على ضرورة التكامل البيني الزراعي العربي بما يحقق الامن الغذائي.

وكان حسونة قد وجه سؤالا خطيرا للحكومة تساءل فيه عن اسباب سماح الحكومة باستعمال ارض اردنية شرقي القطرانة «لدفن نفايات نووية سائلة قادمة من الكيان الصهيوني، مشيرا الى الاضرار التي تلحقها تلك السوائل بالمياه الجوفية والتي قد تؤدي الي تلويثها واتلافها الامر الذي يزيد من حجم المشكلة المائية التي يعاني منها الاردن.

واكدت مصادر مسؤولة في وزارة البيئة الاردنية ان لا صحة لما يشاع عن دفن نفايات نووية مصدرها «اسرائيل»، مبينة ان النفايات التي تطمر هي مجرد نفايات صناعية تدفن في الصحراء وتحديدا شرق مركز اصلاح وتأهيل «سواقة» وفي منطقة تبعد عن العاصمة عمان مسافة 165كم داخل وحدات خاصة يبلغ كل منها 350 طنا وتتوافر فيها ـ حسب وزارة البيئة ـ تقنية تحول دون التأثيرات البيئية ودون التأثير على المياه الجوفية. ومن جهة اخرى طالب النائب الإسلامي تيسير الفتياني بضرورة الاستقلال المالي والاداري للافتاء بحيث يكون هيئة مستقلة ولا يرتبط بالاوقاف، كما اعتبر ان حكم الاعدام متى اصبح بيد المفتي فقد اصبح سياسيا.

واوضح النائب الفتياني ان خطباء الاوقاف غير مؤهلين حيث لا تزيد مؤهلات 1400 امام منهم عن الثانوية العامة، مؤكدا ان وزارة الاوقاف الاردنية اوفدت ما يقرب من 2000 امام لدورة في امريكا برعاية وكالة الانماء الامريكية.

ووجه الفتياني سؤالا للاوقاف حول اسباب تلك الزيارة واهدافها، معتبراً ان السؤال ينتظر جوابا وبالاخص في ظل مخاوف من تأسيس الخطابة وتوجيهها بما لا يخدم الامة.

نائب أردني يرفض الجلوس في البرلمان احتجاجاً على قانون الإرهاب

■ عمان ـ يو بي أي: رفض نائب أردني الجلوس تحت قبة البرلمان في الأماكن المخصصة للنواب واصر على الجلوس في شرفات المجلس احتجاجاً منه على إقرار مجلس النواب لقانون منع الإرهاب.

واحتج النائب عبد الرحيم ملحس (مستقل) على «تمرير» مشروع قانون منع الإرهاب وعدم إعطائه حق الكلام عند مناقشة مشروع القانون، بالجلوس على «شرفة الشعب» كما أسماها، خلال جلسة مناقشته الأربعاء.

وأضافت ان محاولات عدد من النواب ورئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي لم تجد نفعاً في إقناع ملحس بالنزول من الشرفات والمشاركة في اعمال الجلسة.

وقال ملحس «سأجلس الى مدى معين كشاهد صامت مراقب في شرفة الشعب احتجاجا على تمرير قانون منع الإرهاب، الذي سيحول الأردن مع قانون الاجتماعات العامة وقوانين أخرى تسمح بكشف المعلومات الخاصة بالمواطنين الى بلد بوليسي بامتياز تسحب من الشعب حريته وتقضي على خصوصيته».

وملحس وهو وزير صحة سابق في عدد من الحكومات الأردنية، معروف بمواقفه المعارضة وهو نائب عن الدائرة الثالثة في العاصمة عمان. وكان مجلس النواب الأردني قد أقر الأحد الماضي قانون منع الإرهاب الذي اثار جدلاً واسعاً كونه يعطي صلاحيات واسعة للاجهزة الأمنية في توقيف المشتبه بهم. وعارضت منظمات حقوق الإنسان ونشطاء سياسيون القانون واعتبروا انه سيعيق الحريات العامة في البلاد كما انه مخالف لقوانين ومواثيق حقوق الإنسان التي وقع عليها الأردن.

وصية نجيب محفوظ بالصلاة عليه في مسجد الحسين تؤكد ايمانه.. انتقادات لنقابة الصحافيين لإحالتها رئيس حزب التجمع لمجلس تأديب

مهاجمة مبارك لتعيينه وزير عدل على هواه.. اشادة بحسن نصر الله.. استهداف الصحافيين المرتزقة.. واشادة بالفرعون رمسيس

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

طبعاً كان لابد أن يكون الموضوع والتحقيق والأخبار الرئيسية في الصحف الصادرة أمس ـ الخميس 31 أغسطس ـ في أديبنا العظيم والعالمي نجيب محفوظ ورثاء الرئيس مبارك له والعالم كله وترتيبات الجنازة الرسمية من مسجد آل رشدان بحي مدينة نصر بالقاهرة، والجنازة الشعبية في منطقة سيدنا الحسين ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ حسب وصية نجيب محفوظ والصلاة على جثمانه داخل المسجد الذي كان يصلي فيه وهو ما يثبت كذب كل الادعاءات التي روجها بعض ضيقي الأفق ضده، خاصة بعد روايته أولاد حارتنا بأنه لا يؤمن بالرسالات أو الله والآخرة.

وقد أحزنني وفاته لأبعد الحدود، فرغم انني انتقدته في بعض الأحيان خاصة موقفه المؤيد لبعض القوانين التي صدرت في عهد الرئيس الراحل أنور السادات عليه رحمة الله ـ ورغم انني لم أتقابل معه إلا مرات قليلة، تعد على أصابع اليدين، في «الأهرام»، ومقهى ريش، وقهوة عرابي في نهاية حي باب الشعرية وفي ميدان الجيش بالعباسية، ورغم انني لست مؤهلا من قريب أو بعيد لأن أتكلم عن الأدب، فان حبي وتقديري له فاق الحدود، لا لحرص على قراءة كل قصصه ومشاهدتها في الأفلام السينمائية، لأني إذا بدأت في قراءة احداها، وجدته يسحبني معه وكأنني مسحور أو مخدر لا لروعة أسلوبه وجمله القصيرة والسريعة وانما لأني أرى وأحس أبطاله في الأحياء الشعبية لأنني ولدت وكبرت وسكنت في أحد حواري بولاق أبو العلا، ولعائلة اشتهرت بالفتونة وبرز فيها أهم فتوات مصر وهو عمي الحاج ابراهيم كروم، وقد أحسست بالتقصير، لأنني لم أسرد للراحل العظيم قصته لأنها تضفي علي عالم الفتوات جوانب أخرى، بسبب علاقة عمي بالاخوان ومؤسسها المرحوم حسن البنا ـ وبثورة يوليو.

ونشرت الصحف الصادرة امس تصريحات لوزير التجارة الخارجية والصناعة رشيد محمد رشيد طمأننا فيها إلى أن الأسعار لن ترتفع في الشهر الكريم بسبب اتفاقه مع المنتجين والتجار، بينما أشارت الأحرار الى ارتفاع عشرة في المائة في أسعار اللحوم، والاستعدادات الحكومية لبدء العام الدراسي في السادس عشر من سبتمبر وزيادة 14 سنتيمترا أخرى في منسوب المياه ببحيرة ناصر وظهور بؤرة اصابة بانفلونزا الطيور في قرية الرقاقنة بمركز جرجا بمحافظة سوهاج واستمرار حالة الارتباك في حركة القطارات بسبب سحب الجرارات غير الصالحة، واستقبال وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي للجنرال جون أبي زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية وتعهد رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف بعدم اجبار أي من عمال شركة المحلة الذين بلغوا سن المعاش على ترك مسكنه الاداري إلا إذا تم تدبير مسكن آخر له، واستمرار إسرائيل في ارتكاب المزيد من المجازر ضد اشقائنا الفلسطينيين واستشهاد العديد منهم ـ إلى جنة الخلد ـ وتوالي وقوع الحوادث المروعة في العراق التي يروح ضحيتها كل يوم العشرات من أشقائنا، وهو ما يوجع قلوبنا على ما أصابهم، ويجعلنا نتذكر ما مروا به من محن تاريخية، كان الله في عونهم ـ آمين ـ ثم نبدأ تقرير اليوم:

حسن نصر الله

ونبدأ بحسن نصر الله وحديثه الأخير الذي اثار ردود أفعال عديدة ومتباينة منها رد فعل زميلنا وصديقنا صلاح منتصر الذي قال امس في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ مجرد رأي ـ «لم يخطئ الذين وضعوا عند تقويم حرب لبنان ودور مقاومة حزب الله حساب الدمار الذي لحق لبنان والذي جعل حسن نصر الله زعيم حزب الله يقول في حديث تليفزيوني أخير: «انه لو علم أن عملية أسر الجنديين الإسرائيليين كانت ستقود إلى الدمار الذي لحق بلبنان لما أمر بها» وهو اعتذار بالغ الحصانة من زعيم قاد حربا عنيدة للمقاومة ضد إسرائيل حقق فيها كسر أنفها، وخرج منها بطلا عربيا لكنه عند الاختيار فضل أولا سلامة وطنه وشعبه فوق كل اعتبار، ولم يكن وليس من المنتظر أن تهزم مقاومة حزب الله إسرائيل هزيمة حاسمة، ولكن مجرد صمود هذه المقاومة يعد نصرا معنويا ونفسيا على جيش جاهز دائما لصنع أسطورته.

مما يلفت النظر قول حسن نصر الله في حديثه التليفزيوني الأخير ـ وهو كلام سبق أن كرره ـ انه فوجئ وقيادته برد اسرائيل المبالغ فيه على عملية أسر الجنديين، ترى لو لم يفاجأ بهذا الرد الاسرائيلي ما الذي كان يمكن أن يفعله رجاله اكثر مما فعلوا؟!».

وإذا تركنا صلاح في «الأهرام» واتجهنا للأخبار مع رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا محمد بركات سنجده ينظر للمسألة من زاوية أخرى، تمثلت في قوله:

«ماذا يقول هؤلاء اليوم بعد أن قالها الشيخ حسن نصر الله بنفسه وأعلنها على رؤوس الاشهاد، بأنه لم يكن يخطر على باله على الاطلاق أن رد الفعل الإسرائيلي على عملية أسر الجنديين سيكون بهذا القدر من الشراسة والعدوانية والعنف، وأنه لو كان يدرك أو يعلم في اليوم السابق على عملية الأسر بحجم رد الفعل الاسرائيلي المتوقع لما كان قد أقدم على فعل ما فعل وما كان قد شرع في أسر أحد، ونحن نأسف بالقطع لأن إعلان الشيخ حسن نصر الله جاء متأخرا، وأنه أدرك بعد فوات الأوان ووقوع الواقعة خطورة ما فعل، ونأسف ايضا لأن ذلك حدث بعد سقوط آلاف الضحايا بين شهيد وجريح وبعد تشريد ما يزيد على ربع الشعب اللبناني ـ مليون مواطن ـ وبعد هدم وتدمير البنية التحتية في لبنان كله، ولكن ماذا يفيد ذلك الآن؟!

لقد حاولنا النصيحة، ولكن لم يستمع أحد.

لقد لامونا لأننا قلنا ومنذ اللحظة الأولى اننا لا نؤيد على الاطلاق المغامرات غير المحسوبة من جانب أي فصيل من فصائل المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية، دون نظر للعواقب».

وإلى زميلنا وصديقنا الدكتور عبدالمنعم سعيد رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» وعضو المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم صاحب الاغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها، وأحد أبرز فلاسفة ما يسمونه الفكر الجديد ورئيس جمعية القاهرة للسلام التي تدعو الى ـ والعياذ بالله ـ فقد اثار اعجابي يوم الاثنين بالتطور الذي حدث في جرأته وهو يكتب في نهضة مصر عن الشيخ حسن مقالا عنوانه ـ تعلموا من الشيخ حسن نصر الله ـ أبدى فيه اعجابه به منذ ان قابله في بيروت أواخر شهر فبراير ـ شباط ـ عام 2000 بطريقته الهادئة في الكلام والوضوح في عرض آرائه وقدرته على تقديم التنازلات لصلحة بلده وطبعا أراد سعيد أن يرد على هجماتي ضده في «المصري اليوم» بغمزة خفيفة فهمتها عندما قال عن نصر الله: «لم يقل على خصمه انه مثل الرئيس الخالد جمال عبدالناصر».

وهي غمزة مقبولة على كل حال لانني باستمرار البادي بالهجوم والتحرش به، أما اعجابي الشديد بعبد المنعم هذه المرة فلأنه اعتبر الشيخ حسن نصر من دعاة وأنصار الرأسمالية وأعداء القطاع العام، واستخدم اسم الشيخ وجماهيريته ليروج للرأسمالية في مصر وكأنها في حاجة لمن يروج لها بعد أن حكمت البلاد وتحكمت فيها قال:

«الدرس الذي أريد لجميع العرب أن يتعلموه من السيد حسن نصر الله هو إيمانه الذي لا يحد بدور القطاع الخاص في الحياة وليس مقصودا عنا بالطبع أي حديث عن خصخصة المقاومة ونقلها لفرق خاصة ـ غير الدولة ـ تقرر قضايا الحرب والسلام لبقية الشعب سواء قبل أو أبى، وإنما المقصود تحديدا هو من حزب الله لكل من تضرر منزله من الحرب مبلغ 12 ألف دولار لكي يقوم بالتعمير حسب طريقته وهواه وتقاليده ولا يهمنا في اطار أهداف هذا المقال من أين جاءت الأموال، وماهي أغراض من منحها، فهذا على أية حال قضية أخرى، تعالوا نتخيل المسألة في بلد آخر، ومصر مثال ناصع، فلو جرى ما جرى لدينا بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية لكانت الدولة هي التي حصلت على كل المنح والمعونات، وشكلت لجانا تسد وجه الشمس للتعامل مع الواقعة الكارثة وكانت هذه اللجان سوف تتفنن في طلب اثباتات لا نهاية لها وهي أن يكون لصاحب المنزل صورا سابقة تثبت أن المنزل المهدم لم يكن مهدما من الاصل، وأن هدمه كان بسبب العمليات الحربية، مع طلب عشرات من الشهادات من مهندسين على أن المنزل لم يكن سيهدم على أية حال بسبب إهمال صاحبه، أما من توفوا أثناء المعارك فإنه سيكون عليهم التقدم مباشرة مع عدد من الدمغات لاثبات انهم ماتوا تحت الأنقاض وليس في مكان آخر.

معركة التمثال

وإلى استمرار معركة نقل تمثال جدنا الاكبر الفرعون رمسيس الثاني وقول زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» في عموده اليومي ـ مختصر ومفيد ـ الذي يوقعه باسم المصري ـ يوم الثلاثاء.. «الاسقاط الفج الذي قام به بعض الكتاب والصحافيين على عملية نقل رمسيس ليس فيه من الصحافة شيء».

لكن شاء حظه الأغبر أن يكون مقال زميلنا وصديقنا بـ«الجمهورية» عدلي برسوم عن هذه الاسقاطات إذ قال:

«ورمسيس الثاني على وجه التحديد هو أكثر ملوكنا القدامى الذين ينالهم التهجم الغبي فهناك من يصفه بأنه كافر، وهو اتهام يثير السخرية، ولا أحد يعلم بأي مقياس يصفونه بذلك خاصة أن الرجل ظهر في عصر غير عصرنا الراهن الذي اصبح فيه التكفير تهمة سهلة لاغلاق الأفواه وحرق الكتب ونفي المفكرين.

والحمد لله ان تمثال رمسيس الثاني نجا من الرجم بالطوب ولا شك أن وقوفه شامخا في أكبر ميادين العاصمة قد أحرق قلوب الحاقدين، سواء من الصهاينة أو حملة سيوف التكفير!

ولا نستبعد أن يشعر بالحقد على رمسيس الثاني آخرون يعيشون في أزمان غريبة، للبعض لأنه لم يؤيد الخلافة العثمانية ولأنه تمسك بالتحرر من الانكليز والعثمانيين معا!

وآخرون قد لا يرتاحون لرمسيس الثاني لأنه لم ينضم للحزب الوطني، أو لأنه كان شديد الايمان بالوطنية المصرية، أو لأنه ضد الخصخصة العمياء، لأن هناك دائما من يهوى الاسقاط على كل شيء!

وهناك من يشعر بكراهية خاصة نحو رمسيس الثاني وكل الملوك القدامى، وهؤلاء ليسوا من المصريين ولكن من الذين ليس لهم تاريخ يفاخرون به، ولم يكن لديهم يوما ملك مثل رمسيس الثاني تألق على جبين الزمن ولا واحدة شبيهة بزوجته الجميلة نفرتاري تتمثل نساؤهم بها!

وهناك نصر آخر صامت على تاريخنا القديم كله يحاول النيل منه لكي يجردنا من امتداد انساني عميق في الدم والارض والنيل والفكر والمعرفة يؤكد عراقة المصريين وأصالتهم حتى ولو كان نصفهم يعيش اليوم بنصف رغيف!

وسألني مصري بسيط ماذا فعل رمسيس الثاني حتى ينال تمثاله كل هذا الاهتمام الكبير؟ ووجدت جوابا واحدا مختصرا وقلت له «لو امتد زمن رمسيس الثاني الى أيامنا هذه لأصبحت مصر دولة عظمى، نعم، لأصبحت مصر دولة عظمى وربما أعظم من أمريكا ومن أية دولة في الاتحاد الأوروبي وأعظم من روسيا حتى وهي في زمن الاتحاد السوفيتي وأعظم من اليابان والصين لسبب بسيط وهو أن كل الدول الكبيرة المعاصرة ليس في تاريخها القديم ينابيع متفجرة بالمعرفة والثقافة والعقيدة والعلوم كما كان في مصر.

نعم نستطيع ان نجعل مصر دولة عظيمة بأيدينا وبعقولنا ولا بأس ان نبدأ من اليوم لتكون مصر كذلك بعد عشرين عاما أو ثلاثين أو حتى خمسين ـ المهم أن تكون إرادة رمسيس الثاني».

طبعا، طبعا، فهكذا نحن أحفاد رمسيس الثاني، إذا وجدنا الفرصة الملائمة.

كارثة القطار

وإلى كارثة القطار واستمرار ردود الافعال عليها وعلى افعال رئيس الحكومة ووزير النقل العجيبة التي قال عنها يوم الثلاثاء زميلنا ب«الأهرام» مصطفى سامي وهو في غاية الاندهاش:

«أغرب ما قرأت ان السفير الأمريكي بعد اجتماعه مع د، أحمد نظيف أكد انه سوف يوفد خبراء في السكك الحديدية أمريكيين لتطوير مرفق السكك الحديدية المصري ومواجهة تزايد الحوادث!! ثم اعلن وزير النقل في اليوم التالي ان الوزارة تعاقدت مع بيت خبرة عالمي لمساعدة الوزارة في تنفيذ خطة التطوير، خبراء أمريكيون وبيت خبرة عالمي ولدينا أهم خبراء العالم في النقل والمواصلات يأتي في مقدمتهم بشهادة أساتذة النقل والمواصلات الكنديان الدكتور إبراهيم الدميري وزير النقل الأسبق ـ ضحية قطار الصعيد ـ وقد استقال من منصبه عندما وقع الحادث، وكان في مونتريال يتفاوض مع أكبر شركة كندية قامت ببناء عربات وقضبان مترو أنفاق نيويورك لتحديث عربات مترو الانفاق في مصر، ليس عيبا ان يستعين وزير النقل الحالي بخبرة وعلم وزير النقل الأسبق وبخبرات أساتذة هندسة الطرق والمواصلات المصريين في الجامعات المصرية والكندية، فالمصريون لديهم العلم والخبرة والفهم لحالة السكك الحديدية المصرية، وهم بالتأكيد اكثر اخلاصا لمصر من كل الخبراء الأمريكيين وغيرهم».

ونترك الرجال لنتجه الى القوارير حيث الرقة والجمال من زميلاتنا بمجلة صباح الخير فمثلا درية الملطاوي قالت في بابها ـ بالفاكس ـ «الحقيقة تقول ان هناك موارد منهوبة وأخرى غير مستغلة وذمما وضمائر خربة وفسادا اداريا وماليا هو المسؤول عن الحال المتردي الذي وصلت اليه الهيئة والذي تمثل في العديد من الكوارث وحوادث القطارات التي دفع ثمنها المواطنون الذين لا حول لهم ولا قوة ثم بعد الكارثة فقط يستيقظ المسؤولون ونجدهم يسارعون بالتصريحات والتعويضات والوعود بالاصلاحات.

ولماذا لا يقرأ السيد وزير النقل ما تكتبه الصحافة عن الفساد في الهيئة رغم تصريحه أكثر من مرة باعادة هيكلة السكة الحديد؟! ولماذا لا يتم الرد على ما تكتبه الصحافة؟! بل كيف يظهر مستشار السيد وزير النقل ـ كما يدعي هو ـ على شاشة احدى الفضائيات العربية ومحطة فضائية مصرية عقب الكارثة الأخيرة؟! والذي تعدى الواحد والسبعين عاما ويشغل وكيل لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب ليتحدث عن اسباب الحادث وملابساته بينما كان يعد أحد رؤوس الفساد في هيئة السكك الحديدية، وكان يشغل عملا إداريا ويحمل ليسانس لغة عربية وترك الهيئة منذ اكثر من 5 سنوات بعد بلوغه 65 عاما بعد ان كتبنا عنه مرات عديدة ومن بينها تحقيق كان بعنوان «ما سر قوة هذا الرجل»؟!

الساخرون والقطار

وإلى الساخرين وكارثة القطار وجزء ثان مما كتبه زميلنا كاتب صوت الأمة الساخر والموهوب محمد الرفاعي في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ قال:

«وأولى الخطوات الاصلاحية التي اتخذتها الهيئة فور وقوع الكارثة هو تغيير اسمها من هيئة السكك الحديدية الى هيئة السكك التدميرية والمقابر، ثم الاتفاق مع عزرائيل على تولي إدارة العلاقات العامة والمقابر الجماعية بالهيئة حيث يقوم بإعداد كشوف بأسماء المطلوب ترحيلهم الى الآخرة في كل رحلة، عشان ما ياخدوش العاطل مع الباطل، ويقوم هو أو مندوبه بقراءة الكشوف في الاحتفال الذي سيقام خصيصا في محطة مصر، قبل قيام أية رحلة، لتخريج دفعة جديدة من الركاب، وبعد التصديق عليها من الحكومة الالكترونية، عشان يعني لو كانت عاوزة تخرج حد اسمه مش في الكشف حتى لا يدعي أي راكب بعد ذلك ان الهيئة خدته على خوانة ويستطيع في نفس الوقت تسليم متعلقاته الشخصية في أمانات المحطة، وتحسبا للطوارئ، ومقالب الركاب، يعني ممكن مثلا واحد يطلعلهم ويقولهم أنت مت واسمك ما كانشي من الكشف، فقد قررت الوزارة والهيئة الاستعانة في رحلاتها اليومية، بموثق من الشهر العقاري عشان اللي عاوز يكتب وصيته من الركاب ومقرئ معتمد من الإذاعة ومتصيت لزوم القراءة على روح المرحوم، وحانوتي جاهز بالكفن والنعش.

وقبل قيام أية رحلة من رحلات الموت التي تنظمها الهيئة بنجاح ساحق لدرجة ان امريكا بتحاول الاتفاق معاها لتنظيم مثل هذه الرحلات في العراق، ستقوم الهيئة بتعيين اثنتين مضيفات في كل قطر، لشرح تعليمات السلامة زي بتوع الطيارات، وكيفية استعمال الجزرة ولا الهبابة اللي بتوقف القطر، ثم تذيع فيلما تسجيليا عن اشهر حوادث القطارات في مصر تصاحبها أغنية نط من القطر ياراكب نط، واقرأ الفاتحة في آخر الخط، كما ستتم اقامة سرادقات للعزاء في محطات الوصول جاهزة بالقهوة والمشاريب وجوز فقها معتبرين، وبعد العزاء توقع بتوزيع شهادات استثمار على الناجين بمعرفة وزير القتل والجنازات ويحلفهم على المصحف ويعدموا عينهم وعافيتهم ما يجيبوا سيرة لحد بدل ما الناس تركب طمعا في الشهادات».

وبسبب حلاوة الكتابة سنؤجل الاستمتاع بما تبقى الى «الغد»، لنفسح مجالا لآخرين مثل زميلنا احمد عبدالنعيم رسام الكاريكاتير بجريدة المسائية اليومية وكان الرسم يوم الاثنين عن مدرس في الفصل كتب على السبورة عبارة وأخذ يرددها على التلاميذ في حصة اللغة العربية وهي:

«قل الخردة الحديد ولا تقل السكة الحديد».

التغيير الوزاري

وإلى التغيير الوزاري، وتعيين المستشار ممدوح مرعي وزيرا للعدل، واستمرار الخلافات حوله، فقال عنه زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده ب«المصري اليوم» ـ في المنوع ـ يوم الأربعاء:

«وصفنا عصر المستشار سيف النصر وزير العدل الأسبق، بأنه الأسوأ في تاريخ وزارة العدل ورجال القضاء، لكن تبين لنا أن هناك من هو أسوأ منه، والمستعد دوماً لتقديم الطلبات والخدمات جاهزة، وتنفيذ التعليمات دون نقاش، إلى أن وصلنا أو وصل بنا الحال إلى اختيار وزير للعدل هو بالإجماع لا يحظى بثقة أحد، لا من رجال القضاء، ولا من الرأي العام، وكأن السلطة التي اختارته أو المسؤول الذي اختاره لا يعبأ برأي أحد، ويتحدى الجميع ويفرض عليهم من لا يريدونه، وقد لاقى هذا الاختيار اعتراضا واسعا بين أوساط رجال القضاء، وأعربوا عن عدم تفاؤلهم بالزائر الجديد إلى وزارة العدل، وتوقعوا في الفترة المقبلة، مواجهات ومصادمات مع السلطة في شخص وزير العدل الجديد، ليس لها مبرر أو داع ولا تحقق المصلحة العامة، إلا إذا كانت هناك أجندات أخرى خفية تتعلق بمستقبل نظام الحكم وبالتشريعات التي يرغب الحزب الوطني وأمانة السياسات في تمريرها في الفترة المقبلة، ووزير العدل الجديد المستشار ممدوح مرعي هو خير من يستطيع القيام بهذه المهمة، ثم بعد القيام بها ينتهي دوره ويرحل إلى حال سبيله».

أما صحيفة «المسائية» فقد نشرت خبرا في صفحتها الأولى كتبه زميلنا صلاح البجيرمي جاء فيه:

«رفض المستشار ممدوح مرعي وزير العدل الجديد تلبية دعوة نادي القضاة بالاسكندرية لحضور حفل تكريم أعضاء النيابة الجدد وتعلل وزير العدل بأنه لا يحضر مثل هذه المناسبات!! وقد علق البعض على أن رفض وزير العدل لطلب نادي القضاة يمثل أول خلاف مع القضاة متوقعين أن تحدث مواجهات مثيرة بين الطرفين خلال الأيام المقبلة».

مصر الأخرى

وإلى مصر الأخرى التي أذهلت ببعض ملامحها زميلنا وصديقنا حمدي رزق نائب رئيس تحرير مجلة المصور وعبر عن ذهوله بالقول يوم الثلاثاء في عموده اليومي النابض بالحيوية بـ«المصري اليوم» ـ فصل الخطاب ـ ومهاجما فيه بطريقة غير مباشرة الرئيس مبارك: «عندما أراد الرئيس مبارك أن يلهمنا الصبر والسلوان، صك حكمته القائلة «الكفن ملوش جيوب» ولكنني مضطر للتخلي عن تلك الحكمة والصبر والسلوان، بعد ان اتضح ان الكفن الذي كان يقصده الرئيس كفن الفقراء والغلابة والموظفين، وبعد ان نزلت السوق أكفان مستوردة لها جيوب وخزنات، ادفع نصف عمري المتبقي وأشعر بنفس إحساس رجل الأعمال القاهري الشهير صاحب توكيل السيارات اليابانية الشهيرة الذي يركب وحده سيارة وحيدة من طراز فريد «مايباخ» الألمانية ثمنها 17 مليون جنيه، ولو صح نسبتها الى الحاج فإنه يستحق دخول موسوعة «جينيز» للأرقام القياسية لركوبه السيارة الأولى من نوعها في شوارع مصر، وندخل نحن «سراية المجانين»، لا أحقد على الحاج مايباخ، وربنا يزيده ولكن من حق غيري يحقد ويغل في نفسه، ومن حق غيري يلعن مصر وأبو خاش مصر، التقرير الصحافي الذي كتبه زميلي «غالي محمد» في مجلة «المصور» أشبه بجمر النار الواقعة، كاف لحرق الوطن، يفلت شياطين الغضب من عقالها، ويعطي ألف فرصة ينتظرها إبليس ليعيث في مصر فسادا، ويمنح أطهار «الجماعة المحظورة» فرص